أثر التضخم علي مفاهيم المحافظة على رأس المال

د. المكي معتوق سعود[1]
د. محمد شعبان أبو عين[2]

المقدمة

إنَّ وظيفة قياس الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من أهم وظائف المحاسبة إلى جانب وظيفة توصيل ما تم قياسه للمستخدمين الذين يحتاجون إلي نتيجة قياس تلك الأحداث لترشيد قراراتهم، فالقياس المحاسبي لتلك الأحداث يتم وفقا لمجموعة من الفروض والمبادئ والقواعد المحاسبية التي علي المحاسب الالتزام بها ليثق هؤلاء المستخدمون في مخرجات عملية القياس (المعلومات المحاسبية). والمشكلة هنا تكمن في أن بعضا من تلك الفروض والمبادئ كانت ولا تزال مثار جدل كبير بين المحاسبين والاقتصاديين وحتى بين المحاسبين أنفسهم وخاصة فيما يتعلق بافتراض ثبات وحدة القياس، وكذلك اعتبار التكلفة أساساً وحيداً لاحتساب القيمة.

ذلك الجدل مازال قائما دون حسم، بل ازدادت شدته نتيجة للزيادة الكبيرة في تقلبات الأسعار التي تعاني منها أغلب اقتصاديات الدول. فالتغير في المستوي العام للأسعار بالزيادة أو ما يعرف بالتضخم "Inflation"أو بالنقصان وهو ما يعرف بالانكماش "Deflation" يفقد مخرجات عملية القياس المحاسبي أهميتها ويقلل من فعالية التقارير المالية، حيث يخلق انطباعا خاطئا ومضللا عن إمكانيات أرباح وخسائر الوحدة، بل قد يمتد إلى

[1] محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب بالخمس
[2] محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الفاتح

صنع قرارات إدارية خاطئة متعلقة بتوزيع الفائض والتسعير وتخصيص الموارد ويعطي مؤشرات مضللة متعلقة بتقييم الأداء.[1]

تهدف هذه الورقة إلى دراسة تأثير هذه الظاهرة علي مصداقية القياس المحاسبي التقليدي وما قد يؤدي إلى قياس خاطئ لنتيجة أعمال الوحدة، وذلك بزيادة أرباح الفترة زيادة صورية، ومن تم اتحاد قرارات خاطئة متعلقة بتوزيع الأرباح، الأمر الذي قد يؤدي إلى تآكل رأس مال الوحدة "Capital Erosion". وسوف يتم التركيز علي التغير في المستوي العام للأسعار بالزيادة أو ما يعرف بالتضخم وذلك لما تعانيه الاقتصاديات العالمية من آثاره وتبعاته.

الخصائص المطلوبة في مخرجات عملية القياس المحاسبي

إن مفهوم القياس المحاسبي يعني التعبير بقيم من وحدات النقد المستخدمة عن الأحداث أو عمليات التبادل والتي تكون الوحدة أحد أو كلا أطراف تلك العمليات، ولكي تكون مخرجات عملية القياس المحاسبي ذات فائدة لهؤلاء المستخدمين يجب أن تكون ذات خصائص معينة، ومن هذه الخصائص نورد الآتي:

1. أن يتم استخدام وحدة النقد "Monetary Unit" أساساً للقياس المحاسبي .
2. أن تتصف مخرجات عملية القياس المحاسبي بالموضوعية "Verifiability" وهي أن تكون قابلة للتحقق والاختبار، وأن تكون لها أدلة إثبات .[2]
3. أن تتصف مخرجات عملية القياس المحاسبي بصفة الملائمة "Relevance" إذا اقترنت بخدمة النتيجة المستهدف تحقيقها .
4. يجب أن تكون تلك المخرجات صالحة للاعتماد عليها "Reliability".

---

[1] American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), Reporting the Financial Effects of Price-Level Changes, Accounting Research Study No. 6, (New York, 1963).

[2] مجدي عبد المرضي عمارة ، " إطار وفلسفة محاسبة التضخم ، مجلة دراسات في المال والأعمال " ، كلية المحاسبة – غريان ، خريف 1994م، ص 8 .

5. أن يكون من قام بعملية القياس المحاسبي أشخاصاً ذوي حيادية "Neutrality" متجردين من المصالح الضيقة .

والقياس المحاسبي محكوم بمجموعة من الفروض والمبادىء المحاسبية من أهمها:[1]

- افتراض المحاسبين ثبات الوحدة المستخدمة في عملية القياس عبر المدى الزمني لعمر المشروع.
- تعارف المحاسبون علي استخدام التكلفة أساساً وحيداً لاحتساب القيمة.

وتعتبر ظاهرة التغير في المستوي العام للأسعار من أهم الظواهر التي تحيط بالحياة الاقتصادية في الدول المتقدمة والمتخلفة علي حد سواء، حيث تعتبر هذه الظاهرة عبئاً مرهقا لأي اقتصاد ومعرقلا له، فيقع هذا العبء علي الأفراد، كما يقع علي المشروعات.[2]

3. مظاهر تأثير التغير في المستوي العام للأسعار علي البيانات المحاسبية

وتعانى المحاسبة من آثار تقلبات الأسعار السلبية، نظرا لان نظرية المحاسبة تعتمد على أسس وقواعد تهمل ذلك الأثر ، ومن أبرز هذه القواعد المحاسبية فرض ثبات وحدة القياس النقدي ومبدأ التكلفة التاريخية. وإهمال تلك الآثار السلبية سوف يؤثر بالضرورة على موضوعية ودلالة مخرجات عملية القياس المحاسبي عن واقع المشروع. ويمكن أن نجمل أهم صور تأثير الزيادة في المستوي العام للأسعار علي البيانات التي تحويها التقارير المالية في الصور التالية:[3]

---

[1] نجيبة محمود نمر ، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ، المجلة العلمية ، كلية التجارة، جامعة أسيوط ، العدد الثالث ، السنة الثالثة ، 1983 ، ص 191 .

[2] Ernst and Ernst, "A Proposal for Accounting under Inflationary Conditions", The CPA Journal, August 1977, P. 27.

[3] أحمد محمد موسى ، " المحاسبة عن التغير في الأسعار ومناهج علاجها ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة " ، جامعة عين شمس ، 1978 ، ص 207 .

[3] Dorota Dobija, Income Statement Model under the Condition of Market Efficiency, Journal of Krakow Economic Academy, NR. 511, Krakow-Poland, 1998, P. 81.

[3] Richard Lewis, David Pendrill, Advanced Financial Accounting, Second Edition, Pitman Publishing, London, 1990, PP. 62-63.

أ ـ صورية الأرباح التي تظهرها قائمة الدخل.

عادة تظهر قائمة الدخل التي استخدمت لإعدادها الفروض والمبادئ المحاسبية التقليدية أرباحا مبالغا فيها خلال الفترات المالية التي يسودها الزيادة في المستوى العام للأسعار، وذلك يرجع إلى الفاصل الزمني بين صرف مبالغ المصروفات والتكاليف، وبين الزمن الذي يعترف بالإيرادات المتولدة من تلك التضحية ، فيتم تحديد الربح المحاسبي باستخدام النموذج المحاسبي التقليدي عن طريق المقابلة بين الإيرادات وبين تكلفة الحصول عليها ، ولكي يكون رقم الربح المحاسبي سليما لابد أن تكون أداة القياس المستخدمة في التعبير عن طرفي المعادلة ثابتة، ونظرا لأن أداة القياس المستخدمة في التعبير عن الإيرادات وتكلفة الإيرادات هي وحدة النقود وهي تفتقد إلى الثبات في قوتها الشرائية .

فالإيرادات في ضوء الفروض والمبادئ للمحاسبة التقليدية يتم قياسها بوحدة نقد ذات قوة شرائية حالية (ذات قيمة شرائية في نهاية السنة المالية) سوف يتم مقابلتها بتكاليف تم قياسها بوحدات نقد ذات قوة شرائية مختلفة تاريخية عادة ما تكون أكبر وكذلك ، ونتيجة لاختلاف وحدة القياس المستخدمة في كل من الإيرادات والمصروفات فإن الأرباح التي تظهرها قائمة الدخل التقليدية سوف تكون مغالى فيها .[1]

ب ـ عدم دلالة القيم التي تتضمنها الميزانية العمومية عن القيم الحقيقية للأصول .

تعتبر الميزانية العمومية من أهم التقارير المالية التي تتضمن المعلومات المحاسبية عن أصول وممتلكات المشروع والحقوق على تلك الأصول والمتمثلة في حقوق المساهمين وحقوق الغير، والميزانية بهذا الشكل قد تعطى فكرة عن مدى كفاية الأصول لسداد حقوق الغير لكنها لا تعطى معلومات كافية عن القيم الحقيقية لتلك الأصول .[2]

---

[1] Littleton A. C, Structure of Accounting Theory, American Accounting Association, Monograph No. 5, 1966, pp. 210-12.

[2] James E. Parker, Impact of Price-Level Accounting, The Accounting Review, January 1977, P. 65.

ج ــ تآكل رأس المال.

قد تستخدم بعض المشروعات جانباً من الأرباح الصورية خلال فترات الزيادة في المستوي العام للأسعار استخداما داخليا كإجراء توسعات مثلا ، وفى تلك الأحوال قد يكون تأثير هذا علي تلك المشروعات بدرجة أقل خطورة، ولكن هناك بعض المشروعات التي قد تعتبر أرباحها في ظل القياس التاريخي دخلا قابلا للتوزيع Distributable Income وبالتالي قد تقوم بتوزيعه بعد دفع الضرائب عليه، وهى بذلك قد تقوم بتوزيع جزء من رأس المال بطريقة قد تؤدي إلي التآكل في رأس مال المشروع "The Capital Erosion".

د ــ إهمال أثر تقلبات الأسعار علي هيكل الإقراض والاقتراض .

مشاكل التغير في المستوي للأسعار غالبا ما تفقد بنود المدنيين وأوراق القبض جزءا من قيمتها الاقتصادية بمرور الوقت، نتيجة للانخفاض في القوى الشرائية لوحدة القياس النقدي ، ففي تواريخ الاستحقاق يتم تحصيل مبالغ تلك البنود بنقود قوتها الشرائية أقل ، ومن ناحية أخري تفقد بنود الدائنين بكل أشكالها وأوراق الدفع جزءا من قيمتها الاقتصادية بمرور الوقت، وذلك بسبب قيام المشروع بدفع تلك الالتزامات بنقود ذات قوة شرائية أقل . وبناء على ذلك فان المشروعات التي تزيد فيها الأصول النقدية عن الالتزامات النقدية سوف تعانى من آثار الزيادة في المستوي العام للأسعار وذلك بتحقيق خسائر بسبب حيازتها أصولا نقدية أكبر من الالتزامات النقدية ، أما المشروعات التي تزيد بها الالتزامات النقدية على الأصول النقدية فإنها سوف تجني أرباحا نتيجة ذلك ، وهذه الخسائر أو الأرباح لا تظهرها البيانات المحاسبية المعدة علي أساس التكلفة التاريخية وافتراض ثبات وحدة القياس النقدي .[1]

4. مفهوم المحافظة علي رأس المال

يعرف المحاسبون رأس المال المشروع علي أنه عبارة عن "مجموعة الأصول المستثمرة في أعمال المشروع بغض النظر عن مصدر

---

[1] James E. Parker, Impact of Price-Level Accounting, The Accounting Review, January 1977, P. 65.

تمويلها سواء أكان من أصحاب المشروع أو من الغير"[1] . فنجد تأثر المحاسبين في تعريفهم هذا بمفهوم رأس المال الثابت والمتداول Fixed and Circulating Capital عند الاقتصاديين فكلاهما يربط رأس المال بمجموعة السلع المستثمرة في العملية الإنتاجية رغم اختلافهم في تحديد العناصر الداخلة في تكوين رأس المال . حيث أن رأس المال عند المحاسبين يتضمن عناصر لا يعترف بها الاقتصاديون عناصر مكونة لرأس المال .

ومن هذه العناصر: الأصول التعاقدية كالمدينين وأوراق القبض Receivable and Bills Receivable ، والأصول المعنوية مثل شهرة المحل Goodwill ، النقدية والمصرف Cash and Bank .[2]

فالنظام المحاسبي وفق الفروض والمبادى التقليدية يفترض المحافظة علي رأس مال المشروع، وذلك بمعني الإبقاء علي رأس المال في حالة سكون افتراضية من سنة لأخرى، وهذا الوضع ربما يحدث تآكلاً في رأس المال، وخاصة في الفترات التي يسودها التضخم إذا اقتصر الإبقاء علي مجموعة المبالغ المستثمرة في أصول المشروع في بداية عمره .

يرتبط استخدام وحدات معينة للقياس بما يسمى بمفاهيم المحافظة علي رأس المال "Capital Maintenance" ، ويقصد بالمحافظة على رأس المال: أن يتم الإبقاء على صافى الأصول (حقوق الملكية) ، أو تغطيتها من الإيرادات قبل القيام بإجراء توزيع لأرباح المشروع .

أي بمعنى آخر فإن من الضروري الاستناد إلى مفهوم معين للمحافظة على رأس المال لغرض التفرقة بين الجزء من التدفقات المالية الداخلة للمشروع والتي يجب الإبقاء عليها للمحافظة على رأس المال باعتبارها Return of Investment ، وبين تلك التدفقات المالية الداخلة للمنشأة والتي يمكن توزيعها باعتبارها Return on Investment ، ولذلك يعتبر مفهوم المحافظة على رأس المال من المفاهيم الرئيسة لغرض قياس الربح الدوري للمنشأة؛ نظرا لأن وكما أشرنا فان مفهوم الربح يتوقف علي مفهوم رأس المال الذي ينبغي الإبقاء عليه للمحافظة على استثمارات

[1] حلمي محمود نمر ، نظرية المحاسبة المالية ، دار النهضة العربية ، بدون سنة نشر ، ص 145 .
[2] المكي معتوق سعود ، محمد شعبان أبوعين ، أثر التغير في المستوي العام للأسعار علي دلالة ومصداقية المعلومات المحاسبية ، المجلة الوطنية للإدارة ، المعهد الوطني للإدارة - طرابلس ، العدد 11 ، 2002 ، ص 106.

أصحاب المشروع في آخر الفترة المالية بنفس القيمة التي كانت عليه في بداية الفترة المالية .[1]

لقد تعددت مفاهيم المحافظة علي رأس المال بين المحاسبين نتيجة لتأثرهم بالفكر الاقتصادي . ومن أهم مفاهيم المحافظة على رأس المال ما يلي :

أ- المحافظة علي القيمة الدفترية التاريخية للأموال المستثمرة " Financial Capital Maintenance"

وتقوم هذه الطريقة على أساس الحفاظ على القيمة الدفترية التاريخية للأموال المستثمرة في المشروع أول المدة . وكمثال على ذلك: إذا بدأ المشروع برأس مال قدره 100 دينار ممثلا في أصل واحد وهو المخزون السلعي Inventory ، وفي نهاية الفترة المالية باع المشروع ذلك المخزون بمبلغ 180 دينار . فباستخدام أساس التكلفة لقياس تكلفة المخزون فإن قائمة الدخل Income Statement عن الفترة المنتهية في نهاية العام تظهر كالأتي :

إيرادات المبيعات "Sales Revenues"	180 دينار
(-) تكلفة البضاعة المباعة "Cost of Goods Sold"	" 100
صافي الدخل للمشروع عن الفترة "Net Profit"	" 80

وفي هذه الحالة للحفاظ على رأس المال بالوحدات النقدية يستطيع المشروع أن يجري توزيعات للأرباح علي المساهمين في حدود 80 دينار. وفي فترات التغير في المستوي العام للأسعار تعرض هذا المفهوم من كل من الاقتصاديين والمحاسبين إلى انتقادات أهمها:

1 - في فترات التغير في المستوى العام للأسعار فإن القيم التاريخية تفتقد لخصيتي القابلية للتجميع الرياضي للبيانات المحاسبية والقابلية لمقارنة تلك البيانات بعضها ببعض .

[1] M. W. E Glautier, B. Underdown, Accounting Theory and Practice, Fourth Edition, Pitman Publishing, London, 1991, PP. 313-15.

2 – أن الربح المحاسبي وفقا لهذه الطريقة لا يمكـــن الاعتمـــاد عليـــه لاتخاذ قرار سليم بتوزيع الأرباح علي المساهمين تضمن الحفاظ علـــي نفس الطاقة الإنتاجية لرأس المال في بداية الفترة المحاســـبية ، وهـــذا يعني انه تم تجاهل الانخفاض أو الارتفاع في القيمة الشرائية لنفس عدد الوحدات النقدية المكونة لرأس المال وذلك بسبب التغير في المـــستوي العام للأسعار سواء بالزيادة أو بالنقصان من بداية الفترة إلى نهايتها.[1]

ب– المحافظة على القوة الشرائية العامة لرأس المال أول المدة
Maintaining Capital in Units of General " Purchasing Power"

مند انتقاد فروض ومبادئ المحاسبة التقليديـــة مـــن قبـــل (H. U. Sweeny)[2] في كتابه الشهير Stabilized Accounting والذي بين انـــه لا يمكن المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال علي الرغم من المحافظـــة علي عدد الوحدات النقدية الأصلية له ، وأوضح أنه لا يمكن القول بوجـــود أرباح متحققة إلا بعد المحافظة علي القوة الشرائية لرأس المال، وهذا يرجع إلى أن الدخل يجب أن يعرف بأنه المنافع التي يمكن توزيعها بمـــا يجعـــل القوة الشرائية لرأس المال في نهاية الفترة المالية مساوية لما كانت عليه في بداية نفس الفترة المالية .

ففي المثال السابق علي فرض أن الأسعار العامة قد ارتفعت بنـــسبة 20% ، فإن المنشأة تحتاج إلى حجز جزء من الإيرادات للإبقاء على القوة الشرائية لرأس المال كما هي في بداية الفترة، وبالتالي فإن قائمة الدخل عن الفترة وفقا لهذا المفهوم سوف تظهر صافي دخل الفترة القابل للتوزيع كمـــا يلي :

إيرادات المبيعات "Sales Revenues"	180 دينار
(–) تكلفة البضاعة المباعة "Cost of Goods Sold"	
"(0.20 + 1) 100 =	
	120
صافي الدخل الفترة القابل للتوزيع "Net Profit"	" 60

[1] Robert T. Sprouse, Understanding Inflation Accounting, CPA Journal, January 1977, PP. 23-24.

[2] Henry U. Sweeny, Stabilized Accounting, 1936.

وبالتالي فإن 20 ديناراً من الإيرادات يجب الإبقاء عليها باعتبارها تلزم للمحافظة على القوة الشرائية لرأس المال لتساوي قوته الشرائية في بداية الفترة المالية .

مفهوم المحافظة علي القوة الشرائية لرأس المال يعتبر طريقة مناسبة وخاصة أثناء فترات التغير في المستوي العام للأسعار، وذلك لأنها لا تعتبر شذوذا عن مكونات نظرية المحاسبة من حيث اعتمادها عن بيانات التكلفة التاريخية، ومن ثم تعديل تلك البيانات لتعكس التغير في المستوي العام للأسعار باستخدام الأرقام القياسية المناسبة ، وبالتالي فهو يوفر في البيانات المحاسبية خاصيتي التجميع الرياضي و إمكانية المقارنة ولا يجرد تلك البيانات من موضوعيتها .

ج- المحافظة على القدرة التشغيلية لرأس المال أول المدة
" Maintaining Capital in Physical Units (Operating Capacity)"

يظهر هذا المفهوم علي وجه الخصوص في الأوقات التي يتزايد فيها التغير في الأسعار الخاصة لبعض أصول المنشأة غير النقدية مثل بنود الأصول الثابتة والمخزون السلعي ، فيمكن للمحاسب استخدم التكلفة الاستبدالية الجارية Current Replacement Cost بدلا من التكلفة التاريخية لقياس أثر ذلك التغير في أسعار تلك الأصول ولتحديد مقدار رأس المال الذي يتوقع أن تكون له نفس القدرة التشغيلية أول المدة .[1] فإذا فرضنا في المثال السابق أن تكلفة الاستبدال الجارية للمخزون في نهاية العام 150 ديناراً . فإن رأس المال – الذي يجب الإبقاء عليه لغرض المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمنشأة في نهاية الفترة المالية لما كانت عليه في بداية الفترة – يجب أن يساوي الأموال اللازمة لاستبدال الأصول (المخزون) في نهاية الفترة المالية وهو يساوي 150 ديناراً . وما يزيد على ذلك يعتبر صافي ربح للفترة والذي يمكن توزيعه كعائداً على رأس المال المستثمر . فان قائمة الدخل عن الفترة المالية ستظهر صافي الدخل القابل للتوزيع كما يلي :

[1] Richard Lewis, David Pendrill, Advanced Financial Accounting, Second Edition, Pitman Publishing, London, 1990, P. 65.

إيرادات المبيعات "Sales Revenues"	180 دينار
(–) تكلفة البضاعة المباعة "Cost of Goods Sold"	
وهي عبارة عن القيمة الاستبدالية الجارية (Current Replacement Cost)	" 150
صافي دخل الفترة القابل للتوزيع "Net Profit"	" 03

فالإضافة إلي الإبقاء على رأس المال بالوحدات النقدية الأصلية وهو 100 دينار يتعين أن تستقطع من الإيرادات مبلغا إضافيا يعادل زيادة التكلفة الاستبدالية للأصول على تكلفتها التاريخية، وهو يساوي في هذا المثال 50 ديناراً .

هذا المفهوم بالرغم من أنه يعكس التغير في مستويات الأسعار في السوق إلا أنه يعاب عليه أنه لا يستند إلى الأدلة الموضوعية، من حيث تعارضه مع الفروض والمبادئ المحاسبية ، إلى جانب أنه في كثير من الأحوال لا يمكن أستخدم التكلفة الاستبدالية وخاصة بالنسبة للأصول التي لا تكون لها سوق حاضرة فيصعب تقدير تكلفة مثيلاتها؛ وبالتالي يلجا المحاسب إلى التقدير الجزافي .

د– المحافظة علي القيمة الحالية لرأس المال أول المدة " Maintaining Capital in its Present Value"

طبقا لمفهوم المحافظة علي القيمة الحالية لرأس المال أول المدة فإنه يجب المحافظة علي القيمة الحالية لرأس المال في نهاية الفترة المالية؛ وذلك باستخدام سعر الخصم السائد في السوق "Discount Rate" وذلك قبل تحديد العائد على الأموال المستثمرة القابلة للتوزيع علي المساهمين . ففي المثال السابق إذا افترضنا أن سعر الخصم السائد في السوق يساوي 10% سنويا . فإن قائمة الدخل عن الفترة المالية سوف تظهر الدخل القابل للتوزيع كما يلي :

إيرادات المبيعات "Sales Revenues"	180 دينار
(–) تكلفة البضاعة المباعة "Cost of Goods Sold"	
وهي عبارة عن القيمة الحالية لمبلغ رأس المال أول المدة (100 دينار + 100 × 10 %)	" 110
صافي دخل الفترة القابل للتوزيع "Net Profit"	" 07

والجدير بالذكر هنا أنه ليس بالضرورة في الحياة العملية أن تكون هناك أي نوع من العلاقة بين سعر الخصم السائد في السوق ومعدل التغير في المستوي العام للأسعار، وخاصة في المدى القصير ، ولذا فان هذه الطريقة تعتبر قاصرة وخاصة في الفترات التي تسود فيها التغيرات الكبيرة في مستويات الأسعار.

6. تقييم مفاهيم المحافظة علي رأس المال

ومن هنا نري أن مفاهيم المحافظة على رأس المال وإن تعددت إلا أنّها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالوحدة النقدية المستخدمة في القياس المحاسبي ، والجدول التالي يبين مقدار رأس المال الواجب المحافظة عليه، وكذلك مبلغ الدخل القابل للتوزيع العائد علي الأموال المستثمرة وفقا للمفاهيم السابقة :

"The Method" الطريقة	(ا)	(ب)	(ج)	(د)
"Revenues" الإيرادات	180	180	180	180
(مبلغ رأس المال المراد المحافظة عليه)	100	120	150	110
"Cost of Sales"				
صافي الدخل القابل للتوزيع	080	060	030	070

وفي رأينا أن طريقة المحافظة علي القيمة الشرائية لرأس المال "Maintaining Capital in Units of General Purchasing Power" هي الطريقة المناسبة وخاصة أثناء فترات التغير في المستوي العام للأسعار وذلك لأنها لا تعتبر شذوذا عن مكونات نظرية المحاسبة من حيث اعتمادها عن بيانات التكلفة التاريخية، ومن ثم تعديل تلك البيانات لتعكس التغير في المستوي العام للأسعار باستخدام الأرقام القياسية المناسبة ، وبالتالي فهي تلبي الآتي :

1. المحافظة علي قوة شرائية لرأس المال تتمشّى مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛ و لا يعتبر خروجا عليها ، وبالتالي يمكن اعتبار المحاسبة عن القوة الشرائية توفر البيانات المحاسبية ذات درجة معقولة من الموضوعية .
2. يعتبر هذا المفهوم أفضل من الطريقة المحاسبية التقليدية من حيث المحافظة علي القوة الشرائية لرأس المال .

3. في فترات التغير في المستوى العام للأسعار فإن هـذا المفهـوم يوفر خاصيتي القابلية للتجميع الرياضي للبيانات المحاسبية والقابليـة للمقارنة ، وبالتالي فهي تمد الإدارة و مختلف المـستخدمين ببيانـات أكثر دقة لترشيد قراراتهم المتنوعة .

المـــراجـــع

1. أحمد محمد موسى ، " المحاسبة عن التغير في الأسعار ومنـاهج علاجهـا " ، المجلـة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، 1978 .
2. المكي معتوق سعود ، محمد شعبان أبوعين ، " أثر التغير في المستوى العام للأسـعار على دلالة ومصداقية المعلومات المحاسبية " ، المجلة الوطنية للإدارة ، المعهد الوطني للإدارة – طرابلس ، العدد 11 ، 2002.
3. حلمي محمود نمر ، نظرية المحاسبة المالية ، دار النهضة العربية ، بدون سنة نشر.
4. مجدي عبد المرضي عمارة ، " إطار وفلسفة محاسبة التضخم " ، مجلة دراسـات فـي المال والأعمال ، كلية المحاسبة – غريان ، خريف 1994 .
5. نجيبة محمود نمر ، " دراسة اثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسـبي " ، المجلـة العلمية ، كلية التجارة بجامعة أسيوط ، العدد الثالث ، السنة الثالثة ، 1983 .
6. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), Reporting the Financial Effects of Price-Level Changes, Accounting Research Study No. 6, (New York, 1963).
7. Dorota Dobija, "Income Statement Model under the Condition of Market Efficiency", Journal of Krakow Economic Academy, NR. 511, Krakow-Poland, 1998.
8. Ernst and Ernst, "A Proposal for Accounting under Inflationary Conditions", The CPA Journal, August 1977.
9. Henry U. Sweeny, Stabilized Accounting, 1936.
10. James E. Parker, "Impact of Price-Level Accounting", The Accounting Review, January 1977.
11. Littleton A. C, Structure of Accounting Theory, American Accounting Association, Monograph No. 5, 1966.
12. M. W. E Glautier, B. Underdown, Accounting Theory and Practice, Fourth Edition, Pitman Publishing, London, 1991.
13. Richard Lewis, David Pendrill, Advanced Financial Accounting, Second Edition, Pitman Publishing, London, 1990.
14. Robert T. Sprouse, "Understanding Inflation Accounting", CPA Journal, January 1977.